الاحتواء الناعم في السياسة الأمريكية تجاه سورية 1989-2004
(مقاربة تأريخية تحليلية)

ا.م.د. احمد عبدالواحد عبدالنبي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
Ahmed.A.293@cis.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث :
شكّلت سورية، بما تمتاز به من موقع جيوستراتيجي بالغ الأهمية وثقل سياسي إقليمي مؤثر، محورًا دائمًا في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود مبكرة، إذ يعود هذا الاهتمام إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تعززت مكانة سوريا في المنظورالامريكي مع نشوء النظام الدولي ثنائي القطبية إبان الحرب الباردة، حين أضحت منطقة المشرق العربي، وفي قلبها سورية، ساحة تنافس محتدم بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي على بسط النفوذ وتثبيت مواقع القوة .سعت الولايات المتحدة الامريكية، في إطار استراتيجيتها الكبرى لاحتواء التمدد السوفيتي، إلى كسب سورية إلى معسكرها عبر حزمة من الأدوات الناعمة والضغوط المدروسة، التي شملت الوسائل الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والإشارات الأمنية. غير أن السياسة الأمريكية، بانحيازها الصريح والدائم لإسرائيل، اصطدمت بالمحددات الوطنية السورية التي اعتبرت هذا الانحياز تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ما دفع دمشق إلى ترسيخ شراكتها الاستراتيجية مع موسكو—أولًا في عهد الاتحاد السوفيتي، ولاحقًا مع روسيا الاتحادية—كخيار توازني في البيئة الإقليمية المضطربة.في هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية خلال الحقبة الممتدة من عام 1989 إلى 2004، وهي فترة بالغة الحساسية شهدت تحولات جذرية في البنية الدولية، بدءًا من انهيار الاتحاد السوفيتي، ومرورًا بحرب الخليج الثانية، ووصولًا إلى تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول التي أعادت رسم أولويات الأمن القومي الأمريكي.وتركز الدراسة على مبحثين رئيسيين: فلسفة الاحتواء الناعم في السياسة الأمريكية تجاه سورية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط . ثم دراسة الوسائل والأدوات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ هذه السياسة، سواء من خلال قنوات دبلوماسية تقليدية،أوعبرأدوات ضغط اقتصادية وتشريعية هدفت إلى احتواء النفوذ السوري وتقييد خياراته الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية :تاريخ العلاقات الأمريكية- السورية،الاحتواء الناعم، بوش الاب، بيل كلينتون،بوش الابن.

المقدمة :

ظهر مفهوم (الاحتواء) في سياق الحرب الباردة باعتباره العقيدة الأساسية التي تحدد السياسة الخارجية الأمريكية، والتي صاغها الدبلوماسي جورج كينان George Kennan * في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. وقد كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى كبح التوسع السوفيتي دون الحاجة إلى اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة. ومع مرور الزمن، تطور هذا المفهوم ليأخذ أشكالًا متعددة تتراوح بين (الاحتواء الصلب)، الذي يعتمد على القوة العسكرية، و(الاحتواء الناعم) الذي يعتمد على أدوات النفوذ غير الصدامية مثل الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والتأثير الثقافي والإعلامي، بالإضافة إلى السياسات متعددة المسارات التي تهدف إلى إعادة تشكيل سلوك الدول المستهدفة دون إسقاط أنظمتها.ويُعتبر (الاحتواء الناعم) امتدادًا عمليًا لمفهوم (القوة

الناعمة) الذي نظّر له المؤرخ الامريكي جوزيف ناي Joseph Nye*، والذي يقوم على استخدام وسائل غير قهرية للتأثير على سلوك الدول، مثل الدبلوماسية، والدعم المشروط، والعقوبات الاقتصادية، وكذلك الخطاب الإعلامي. وتكمن خصوصية الاحتواء الناعم في أنه يسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى من خلال إضعاف خيارات الدولة المستهدفة وفرض مسارات تفاوضية أو سياسية، دون تحميلها تكاليف أمنية جسيمة.وفي هذا السياق، تجسد السياسة الأمريكية تجاه سوريا بعد عام 1990 نموذجًا بارزًا لهذا النوع من نظرية الاحتواء الناعم، حيث سعت واشنطن إلى دمج سوريا في النظام الإقليمي الذي تميل موازناته إلى دعم الولايات المتحدة، مع الحفاظ على ضغوط مستمرة لكبح طموحاتها الإقليمية. وتجلت هذه السياسة بوضوح في مساعي الولايات المتحدة للتأثير على تحالفات سوريا، خاصة تلك مع إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية، فضلًا عن موقفها المعارض للهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وقد تجسد هذا الاحتواء من خلال أدوات تشريعية مثل (قانون محاسبة سورية) لعام 2003، بالإضافة إلى الخطاب السياسي الذي اعتمدته الولايات المتحدة لتشكيل صورة نمطية سلبية عن سورية، ودمجها لاحقًا ضمن ما سُمي بـ (محور الشر) . إنَّ تحليل السياسة الأمريكية تجاه سورية من خلال نظرية الاحتواء الناعم يوفر فهمًا معمقًا للكيفية التي تسعى بها القوى العظمى إلى إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية العالمية باستخدام أدوات مرنة ومتعددة الأبعاد، دون الحاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة. كما يُظهر التحولات الجذرية التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي دفعت الولايات المتحدة إلى تعديل استراتيجياتها في مواجهة خصومها.وعلئ اساس ذلك شهدت العلاقات الأمريكية–السورية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1989 و2004 تقلبات شديدة، تنوعت بين فترات من الانفتاح الحذر وأخرى من التوتر السياسي. ومع ذلك، يمكن اعتبار توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك في عام 1980 أحد أبرز المراحل التي أظهرت إمكانيات تجاوز حالة الجفاء المستمر بين البلدين. ولكن، ورغم هذه البادرة، ظلَّ المنظور الأمريكي يصنف سوريا ضمن نطاق النفوذ السوفيتي، في إطار الثنائية القطبية التي سادت النظام الدولي طوال فترة الحرب الباردة، حيث كانت دمشق تُعتبر في الخطاب السياسي الأمريكي "جرمًا سياسيًا" في فلك موسكو.ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في بداية التسعينيات، شهدت الموازين الدولية تحولًا عميقًا، تمثل في بروز النظام الدولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. وقد أدركت سوريا هذه التحولات بشكل مبكر، وسعت إلى إعادة تموضعها في الساحة السياسية الدولية بما يتماشى مع موازين القوى المستجدة. وفي هذا السياق، شكلت مشاركتها في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، وانخراطها في مؤتمر مدريد للسلام في نفس العام، مؤشرات على تحول تدريجي في سياسة سوريا تجاه الغرب، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة. أما في عهد الرئيس بيل كلينتون، فقد أبدت السياسة الخارجية الأمريكية اهتمامًا متزايدًا بتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، لا سيما عبر المسار السوري–الإسرائيلي. ورغم الجهود التي بذلت، إلا أن هذه المساعي لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة، واندلعت بينها فترات من الانقطاع وفقدان الإرادة السياسية من الجانبين. لكن مع تسلّم جورج بوش الابن مقاليد الحكم في عام 2001، شهدت السياسة الأمريكية تحولًا نوعيًا في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، حيث اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية عقيدة الحرب الوقائية وأعادت صياغة أولوياتها الاستراتيجية. في هذا الإطار، برز شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"، مما وسع نطاق التدخل الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، وأعاد سوريا إلى دائرة الاستهداف السياسي والدبلوماسي.ورغم التعاون النسبي الذي أبدته سورية، خاصة في مجالي الاستخبارات واللوجستيات خلال التحضيرات لغزو العراق عام 2003، إلا أن الخطاب الرسمي الأمريكي استمر في تصنيف سورية ضمن قائمة (الدول المارقة). واتهمت واشنطن دمشق بدعم الإرهاب، وامتلاك أسلحة دمار شامل، وعرقلة جهود

إعادة الإعمار في العراق، مما جعل سوريا أحد الأهداف الرئيسية في استراتيجية الاحتواء الأمريكية. ومن هذا المنطلق، تتناول هذه الدراسة مرحلة مفصلية في العلاقات الامريكية السورية 1989-2004 ، وتبحثها من خلال مفهوم الاحتواء الناعم، بوصفه أداة استراتيجية غير صدامية في السياسة الخارجية الأمريكية. وتقوم الفرضية الأساسية لهذه الدراسة على أن الولايات المتحدة الامريكية سعت خلال هذه الفترة إلى تحقيق أهدافها في سورية عبر وسائل غير مباشرة شملت الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والوساطة السياسية، والخطاب الإعلامي الموجّه، دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة. وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من كونها شهدت تحولات هيكلية في النظام الدولي، انعكست بصورة مباشرة على مسار العلاقات الثنائية، وموقع سورية في الحسابات السياسية الأمريكية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في دراسة العلاقات المعقدة والمتوترة بين الولايات المتحدة وسورية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1989 حتى 2004، والتحليل العميق للمؤثرات الداخلية والخارجية التي شكلت السياسة الأمريكية تجاه سورية. واتسمت هذه العلاقات بالتصاعد المستمر في التوترات نتيجة لعدد من القضايا التي عجزت الأطراف المعنية عن تسويتها بشكل فعّال، مثل التواجد العسكري السوري في لبنان، والصلات مع المنظمات الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والتقارب السوري-الروسي. من هنا، تبرز مشكلة البحث في محاولة فهم كيف تعاملت الدبلوماسية الأمريكية مع هذه القضايا، وكيفية تأثيرها في تشكيل المسارات السياسية في المنطقة.

أسئلة البحث:

1- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية خلال الفترة من 1989 حتى 2004؟

2- كيف انعكست الأزمات والتوترات بين الولايات المتحدة وسورية على المسارات الدبلوماسية والسياسية الأمريكية في المنطقة؟

3- كيف تطورت الاستراتيجيات الأمريكية تجاه سورية في ضوء تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟

4- هل استخدمتها الولايات المتحدة اساليب، مثل الضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية،ضد سورية ، وكيف أثر ذلك على علاقة البلدين؟

5- كيف تفاعلت سورية مع السياسات الأمريكية الموجهة نحوها، وما العوامل التي ساعدت في تصعيد أو تهدئة التوترات؟

6- ما دور السياسة الأمريكية تجاه سورية في إعادة تشكيل المعادلات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال المدة موضوعة البحث ؟

أهداف البحث:

1- فهم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية خلال الفترة من 1989 حتى 2004، وتحديد المراحل واللحظات الفارقة في تطور هذه العلاقة.

2- دراسة التأثيرات الداخلية للسياسة الأمريكية، مثل الضغوطات الحزبية والسياسية في الولايات المتحدة، على اتخاذ القرارات بشأن سورية.

3- دراسة آليات تطبيق السياسة الأمريكية في التعامل مع سورية عبر أساليب غير عسكرية مثل الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، وتحليل نتائج تلك الآليات على العلاقات بين البلدين.

4- تقديم تحليل تاريخي للمواقف السورية إزاء السياسات الأمريكية، مع التركيز على التفاعل مع الضغوطات المختلفة من خلال الردود السياسية والدبلوماسية.

5- بحث تأثير السياسة الأمريكية على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ولا سيما في ضوء التحولات التي شهدتها المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

أهمية البحث (نظرية- تطبيقية):

1- أهمية نظرية: يقدم هذا البحث إسهامًا مهمًا في تطوير الفهم الأكاديمي لتاريخ العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويعزز دراسة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال بحث العلاقات الأمريكية-السورية. كما يساهم في إثراء الأدبيات التي تدرس تاريخ تأثير القوى العظمى في تشكيل السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط.

2- أهمية تطبيقية :يساعد هذا البحث من الناحية التطبيقية، في تقديم رؤى عميقة للباحثين المختصين بالتاريخ السياسي للولايات المتحدة عبر دراسة آليات ونتائج السياسة الأمريكية في المنطقة. كما يقدم أداة لفهم تعقيدات العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وسورية، مما يسهم في أثراء المكتبة العراقية للدراسات التاريخية الحديثة . كما قد يعطي رؤى ذات مضامين تاريخية لصانعي القرار العراقي في مجال السياسة الخارجية، ويسهم في تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية في التعامل مع الدول ذات السياسات المتعارضة مع المصالح الأمريكية. كما يساعد على فهم العلاقات الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط بالذات تاريخ السياسية الدولية في سياقات معقدة، مثل الصراع العربي-الإسرائيلي والملف السوري، مما يعزز القدرة على توقع وتحليل نتائج واستنباط السياسات الامريكية.

حدود البحث:تقتصر حدود هذا البحث على الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1989 و2004، وهي فترة شديدة التحول في السياسة الدولية ونهاية الحرب الباردة، حيث شهدت العلاقات الأمريكية–السورية تقلبات كبيرة بسبب الأحداث الكبرى في المنطقة، مثل حرب الخليج الثانية، والتغيرات في النظام الإقليمي، وظهور تحديات جديدة للأمن الأمريكي. كما يركز البحث على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية من زاويتين رئيسيتين: التحولات في السياسة الداخلية الأمريكية وتأثيراتها على السياسة الخارجية، بالإضافة إلى تفاعل السياسة السورية مع هذه الضغوطات. كما سيعتمد البحث بشكل أساسي على مصادر وثائقية رسمية، تقارير حكومية، وكتب اجنبية ومترجمة لدراسة تاريخ السياسات الامريكية وتطوراتها في الشرق الاوسط.

منهجية البحث:اعتمد البحث على عدة مناهج تحليلية بمضامين التاريخ الحدث للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية 1989-2004:

1. المنهج التاريخي :لفحص تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وسورية في إطار الأحداث التاريخية الكبرى التي شكلت مسار هذه العلاقات.

2. منهج التحليل النظمي :لتحليل تأثير البيئة السياسية الداخلية والخارجية على اتخاذ القرارات الأمريكية تجاه سورية، و كيفية تفاعل هذه القرارات مع الوضع الإقليمي والدولي في المدة موضوعة الدراسة.

3. المنهج السردي الوصفي :لإعادة قراءة العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة، وتسليط الضوء على أبرز المحطات والأزمات التاريخية التي أثرت في هذه العلاقة.

مصطلحات البحث:

1- الاحتواء الناعم :(Soft Containment) هو استراتيجية تستخدمها القوى الكبرى لضمان تحقيق أهدافها السياسية عبر وسائل غير عسكرية مثل العقوبات الاقتصادية، الضغوط الدبلوماسية، وتوظيف وسائل الإعلام، بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة.

2- القوة الناعمة :(Soft Power) مصطلح ابتكره جوزيف ناي ويعني قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الآخرين من خلال الجذب والإقناع باستخدام أدوات غير قهرية مثل الثقافة والدبلوماسية.

3- السياسة الخارجية الأمريكية :تشير إلى استراتيجيات وإجراءات الادارات الأمريكية في تعاملها مع الدول الأخرى، والتي تهدف إلى تحقيق مبادئها ولضمان مصالحها الأمنية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي

4- الدول المارقة :(Rogue States) هو مصطلح استخدمته الولايات المتحدة لتصنيف الدول التي تشكل تهديدًا لأمنها أو للأمن الدولي بسبب دعمها للإرهاب، أو امتلاكها لأسلحة دمار شامل، أو عدم التزامها بالقوانين الدولية.

5- التقارب السوري-الروسي :يشير إلى تعزيز العلاقات بين سورية وروسيا بعد نهاية الحرب الباردة، والذي شمل التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين، وخاصة في مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

المبحث الاول : فلسفة الاحتواء الناعم في السياسة الأمريكية تجاه سورية 1989-2004 :

تسعى السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبارها أداة حيوية في تنفيذ استراتيجيات الدولة الكبرى، إلى تحقيق أهداف معينة تتعلق بمصالحها الوطنية على الساحة الدولية. ولعل الهدف الأساسي الذي يسعى صانع القرار الأمريكي إلى تحقيقه، هو توظيف القدرات التأثيرية المتاحة للولايات المتحدة لإعادة تشكيل واقع العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في الفترة بين عامي 1989 و2004، فإن الأهداف السياسية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها كانت متنوعة ومعقدة. وقد تمثل أبرز هذه الأهداف في تحجيم الدور السوري في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالقوى الإقليمية والدولية المؤثرة، بالإضافة إلى محاولات التأثير على مواقف سورية تجاه القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، كالقضية الفلسطينية، والنزاع اللبناني، وعلاقاتها مع إيران.وقد كانت هذه الأهداف جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى استقرار المنطقة، وتعزيز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، مع ضمان التفوق العسكري والسياسي على القوى الإقليمية التي قد تشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي[1] وبناءاً علئ ذلك جاءت اهداف السياسة الامريكية لتحقيق المتطلبات التالية :

اولا: **ضمان أمن وحماية إسرائيل في فلسفة الخارجية الامريكية**: مثّل ضمان أمن إسرائيل وحمايتها ركناً مركزياً في بنية السياسة الخارجية الأمريكية، سواء خلال حقبة الحرب الباردة أو في أعقاب انتهائها. وقد تجذرت هذه الأولوية نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الدينية والاستراتيجية، إلى جانب التأثير المتصاعد لجماعات الضغط اليهودية داخل الولايات المتحدة، والدور الفاعل الذي لعبته وسائل الإعلام الأمريكية في تكوين بيئة سياسية واجتماعية منحازة لإسرائيل. لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تكريس رؤية استراتيجية أمريكية تُعلي من شأن إسرائيل بوصفها حليفاً إقليمياً لا غنى عنه في الشرق الأوسط.خلال الحرب الباردة، تموضع الكيان الإسرائيلي في التراث السياسي الامريكي، كأداة فعالة لضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، لا سيما في مواجهة التمدد السوفيتي. فإسرائيل القوية - من وجهة النظر الأمريكية - كانت تؤمّن مصالح واشنطن دون أن تقتضي تلك العملية تدخلاً عسكرياً مباشراً، ما جعل منها "وكيل قوة" [2] للولايات المتحدة، خصوصاً في مواجهة سورية التي كانت تُعد من أبرز حلفاء الاتحاد السوفيتي في المنطقة آنذاك.وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تتغير مكانة إسرائيل في المنظور الأمريكي، بل تعززت باعتبارها أحد المرتكزات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد أتاح موقعها الجغرافي الممتاز إمكانية استخدامها كمنصة انطلاق عسكري في مختلف الاتجاهات، خاصة عبر البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب ما توفره من تسهيلات لوجستية يمكن الاعتماد عليها في إدارة العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة. وبالمقابل، سعت إسرائيل إلى تكريس هذا الدور من خلال تقديم نفسها كقاعدة متقدمة لتخزين الأسلحة الغربية، خاصة تلك والتي يجب سحبها من أوربا ، فضلاً عن قيامها بدور ردعي تجاه ما يُنظر إليه كطموحات عربية أو

إسلامية، لا سيما من جانب سورية.وقد انعكست هذه الرؤية الاستراتيجية في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال المدة موضوعة البحث. ففي مطلع عهد إدارة جورج بوش الأب George Walker Bush 1989-1993 [3]، جدد نائب الرئيس الأمريكي، دان كويل Dan Quayle [4]، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 شباط 1989، التأكيد على أن أمن إسرائيل يشكل "المبدأ الأول"[5] في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مشدداً على استمرار التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب. وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية جيمس بيكر James Baker[6] ، في خطاب ألقاه في أيارمن العام نفسه أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية–الإسرائيلية AIPAC، على أن دعم إسرائيل يشكل حجر الزاوية في مقاربة الولايات المتحدة لقضايا المنطقة.لم تكن هذه التصريحات منفصلة عن سياقها التاريخي، بل جاءت في إطار سياسة أمريكية ممنهجة هدفت إلى تمكين إسرائيل إقليمياً، خاصة عبر إزاحة الخصوم الإقليميين من معادلة الصراع، كما جرى في حالة العراق بعد حرب الخليج الثانية عند غزو الكويت في آب 1990. وقد عكس مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ذروة هذا التوجه، حين فرضت إدارة بوش الأب مساراً تفاوضياً شمل سورية وأطرافاً عربية أخرى، في مسعى لإدماج إسرائيل في المنظومة الإقليمية كأمر واقع [7] .وفي عهد إدارة الرئيس بيل كلينتونBillClinton[8] 1993-2001، استمر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بوتيرة متصاعدة، مدفوعاً هذه المرة بدوافع أمنية متعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ففي لقائه الأول مع الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتسوج في آذار 1993، أكد كلينتون على أن إسرائيل شريك استراتيجي في ضمان أمن المنطقة، وهو ما تم ترجمته عملياً عبر مراجعة سياسات التسليح في الشرق الأوسط لضمان تفوق إسرائيل النوعي، وخصوصاً بتأثير من وزير الدفاع ليزأسبن Les Aspin[9] المعروف بميوله المؤيدة لإسرائيل. كما شهد عهد كلينتون تطوراً نوعياً في العلاقات الثنائية، تمثّل في توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي والعسكري في نيسان 1996، والذي فتح آفاقاً جديدة غير مسبوقة للتعاون في مجالات التصنيع الصاروخي، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتقديم الولايات المتحدة لأحدث منظومات التسلح لإسرائيل، إضافة إلى التعاون في الفضاء وتكنولوجيا الحوسبة المتقدمة.وفي مقابل التزام الولايات المتحدة الصارم بأمن إسرائيل، تبنت واشنطن سياسة انحيازية واضحة في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث مارست ضغوطاً على الدول العربية، ولا سيما سورية، للامتثال لمبادئ نزع التسلح، بينما امتنعت عن ممارسة الضغوط ذاتها على إسرائيل بخصوص ترسانتها النووية، ورفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي. وتجلّى هذا الانحياز في استخدام الولايات المتحدة لحق النقض-Veto لمنع صدور قرارات من مجلس الأمن تُدين السياسات الإسرائيلية، فضلاً عن دعم الكونغرس الأمريكي لقرارات رمزية مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام 1999، والذي صادق عليه كلينتون في آذار 1995[10]. وعليه، فإن دعم إسرائيل وضمان أمنها لم يكن مجرد سياسة ظرفية مرتبطة بإدارات أمريكية بعينها، بل شكل ثابتا بنيوياً في فلسفة السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، تجلّت آثاره في علاقة الولايات المتحدة الامريكية بسورية، إذ اتخذت هذه الأخيرة موقع الطرف الممانع ضمن معادلة التسوية، ما جعل منها هدفاً مباشراً لمحاولات الاحتواء الناعم والضغط الاستراتيجي الأمريكي .

ثانيا: الاحتواء الناعم في تدخل السياسة الامريكية على المسار السوري – الإسرائيلي : من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية 1989-2004 تسوية الصراع العربي -الاسرائيلي عامة وعلى المسار السوري – الاسرائيلي خاصة لاعتبارات استراتيجية اميركية فعملياً : تقود الولايات المتحدة الأميركية عملية السلام بين العرب واسرائيل وبين سورية واسرائيل من أجل إزالة العوائق أمام مصالحها وخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 فالتحكم بشرايين النفط وكذلك ضمان امن إسرائيل تشكل للولايات المتحدة الأميركية قضايا وأهداف مركزية في استراتيجيتها تجاه منطقة

الشرق الأوسط اذ إن سيطرتها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة تمكنها من تحديد سعر النفط وبالتالي تحكمها بأقتصاديات العالم. ولكن هذا الوضع عرضة للاهتزاز اذ اظهرت حرب الخليج الثانية عام 1991 إن للعديد من دول المنطقة القدرة على زعزعة الامن الاقليمي ،لذا للولايات المتحدة الاميركية مصلحة مباشرة في تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي و في ايجاد منظومة اقليمية تابعة عسكرياً واقتصادياً لها .الا إن ايجاد مثل هذة المنظومة اصطدم بالصراع العربي – الاسرائيلي، ومن هنا دفعت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل والاطراف العربية المعنية وخاصة سورية ،للشروع في عملية السلام وبالتالي ايجاد آلية سياسية لحل هذا الصراع سلميا وتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل وبين إسرائيل وسورية[11] .وكان فحوى الرسالة الأميركية الى الاسرائيليين:اذا كانت إسرائيل تريد المساهمة في المصالح الأميركية فانها لا تستطيع ذلك الا اذا ساعدت في استتباب الاستقرار الاقليمي وهذا الامر يمر الان من خلال التزامها بعملية السلام. واتساقاً مع السياسة الخارجية الأميركية في تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي والصراع السوري – الاسرائيلي أكد الرئيس جورج بوش الأب في خطابه امام الكونجرس في 6 اذارعام 1991 إن حرب الخليج وتواجد الولايات المتحدة الأميركية فيها قد اتاح الفرصة الجديدة وجعلها ممكنة لايجاد السلام الدائم في الشرق الأوسط عبر تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ومشاكل المنطقة ،وان التزام الولايات المتحدة بالسلام في الشرق الأوسط قد حان لوضع نهاية للصراع العربي-الاسرائيلي ،وستكون الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها قوة من اجل حفظ السلام الاقليمي. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1991 قامت ادارة الرئيس جورج بوش الأب بخطوات مكثفة وحثيثة لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال جمع اطراف الصراع وخاصة سورية وإسرائيل. ففي المدة بين آذار-تموزمن عام 1991 قام وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر بخمس رحلات الى المنطقة في نوع من الدبلوماسية المكوكية- Shuttle diplomacy تُذكر بمساعي وزير الخارجية ومستشار الامن القومي هنري كسينجر Henry Kissinger [12] في فترة ما بعد حرب السادس من تشرين/اكتوبر1973 ،وكان الانجازالأكبر للوزير بيكر انذاك هو قبول سورية بالمقترح الاميركي في أواسط تموز 1991 المتضمن اتفاقيات مدريد للسلام أنفة الذكر.وهنا يورد الوزير بيكر جهود بلاده بالقول :(إن رؤية ادارة بوش كلها لصنع السلام تقوم كليا على شروط يمليها رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير)[13] .اما إدارة بيل كلينتون فقد استمرت هي الاخرئ في رعاية تسوية الصراع العربي– الاسرائيلي ولا سيما على المسار السوري-الاسرائيلي،فقد أكد الرئيس كلينتون بان زمام المبادرة مازال بيد سورية في الوصول الى التسوية مع إسرائيل على الرغم من عدم الاتفاق بين الادارة الأميركية والقيادة السورية بعد لقاء بيل كلينتون مع حافظ الأسد في 26 اذارعام 2000 .مع رفض السوريين لما جاء به كلينتون في سياسة التسوية الأميركية بأعتباره انحياز اميركي إلى جانب إسرائيل. وبعد شهور قليلة من تولي بشار الأسد السلطة في سورية خلفاً لأبيه حافظ الأسد ،تبنت الولايات المتحدة الامريكية ابان عهد الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush 2001-2009 [14] سياسة مخالفة تقوم على تجاهل هذا الصراع والاكتفاء بادارته ولكن دون العمل على توصل لحل له وكان هذا ناتجاً عن قراءة الرئيس بوش الابن لتجربة سلفهُ كلينتون ورغبته في تجنب التعرض لفشل مماثل خاصة في مدة رئاسته الاولى 2001-2004 وكذلك من الميول الانعزالية التي ميزت نظرة بوش الابن للسياسة الخارجية الأميركية والتي رأى أنها تورطت أكثر مما ينبغي في مشكلات دولية ليس للولايات المتحدة الاميركية مصلحة واضحة فيها فضلاً عن وجود عدد من أبرز وجوه اليمين المؤيدين لإسرائيل والمعروفين باسم المحافظين الجدد ضمن العاملين في ادارة بوش[15]. وتختلف توجهات بوش الابن في هذا المجال ليس فقط عن توجهات سلفه كلينتون وانما أيضا عن توجهات بوش الأب- فالأخير تبنى سياسة خارجية نشطة تم بها تأسيس العلاقات السورية-الأميركية

في سياق حرب الخليج الثانية ، وكانت ادارته هي الراعي الرئيسي الذي تولى اطلاق عملية السلام في مدريد والتي شاركت فيها سورية وبالتالي فانه أصبح على سورية ان تتعامل مع إدارة اميركية تتجاهل صراع الشرق الأوسط وترفض السياسة التي تبنتها الادارتان السابقتان تجاه دمشق .الأمرالذي كان يفرض على سورية تكييف سياستها بما ينسجم مع الوضع الجديد.وكانت الادارة الأميركية في عهد بوش الابن-وبعد احتلال العراق عام 2003 قد مارست ضغوطها على سورية وخاصة بعد زيارة وزير الخارجية الامريكي كولن باول Colin Powell [16] الى دمشق في 4 تشرين الثاني2003 ومقابلة بشار الأسد وعرض حزمة من المطالب في اطار سياسة الاحتواء الناعم. وبعد مرور ستة اشهر من هذا اللقاء بدأت ضغوط الادارة الأميركية على سورية تؤتي ثمارها ففي لقاء بشار الأسد مع مجلس الشعب السوري في شباط2004:أكد تخلي سورية عن -سياسة العناد والتصلب - وناشد رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون لكي يعود الى مائدة المفاوضات ، وكانت تلك هي المرة الاولى التي تقترح فيها سورية ضرورة بدء المحادثات مع إسرائيل حول مرتفعات الجولان . وكان الوزير باول قد أكد في أيارعام 2004 على ضرورة عودة المفاوضات الاسرائيلية–السورية ولكن في الوقت نفسه لم يؤكد وجود أية استجابة اميركية رسمية للعرض الذي قدمه بشار الأسد[17].

ثالثا: دورالاحتواء الناعم الامريكي في ابعاد المنظمات الفلسطينية من سورية : في أعقاب تسعينيات القرن العشرين، بدأت السياسة الخارجية الأميركية في التعامل مع الوجود الفلسطيني في سورية ضمن منظور أوسع يرتبط بتعريف واشنطن للمنظمات الفلسطينية الراديكالية، وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، باعتبارها (منظمات رفض-وإرهاب)، تسعى لتقويض الأمن الإقليمي وتقف في وجه مشروع التسوية في الشرق الأوسط. وعليه، شكّل إغلاق مكاتب تلك المنظمات في دمشق وطرد قياداتها مطلبًا أميركيًا ثابتًا، واعتُبر خطوة ضرورية لضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز جهود واشنطن في إطار تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي. ورغم التصريحات السورية المتكررة بأنها قد أغلقت هذه المكاتب، أكدت واشنطن – استنادًا إلى تقارير استخباراتية ووثائق من مجلس الأمن القومي [18]– أن هذه القيادات لم تغادر فعليًا الأراضي السورية، وأن بعضها يلجأ إلى لبنان لفترات قصيرة لتفادي الضغوط، دون أن يتخلى عن نشاطه السياسي والعسكري. وكانت هذه المسألة قد طُرحت لأول مرة بجدية في كانون الثاني1995، إثر سلسلة من العمليات التي تبنتها حركة الجهاد الإسلامي، وراح ضحيتها عشرات الإسرائيليين. وقد اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين آنذاك قائد الحركة فتحي الشقاقي بأنه يدير العمليات من دمشق، وهو ما نفاه الأخير.وتصاعدت الضغوط الأميركية بعد أحداث 11 أيلول2001، حيث تبنت إدارة جورج بوش الابن خطابًا متشددًا إزاء ما عُرف بـ (الدول الراعية للإرهاب)، وأكد الرئيس بوش في 20 أيلول من العام نفسه أن (كل دولة تدعم أو تؤوي الإرهاب ستُعد كيانًا معاديًا للولايات المتحدة)[19]. في هذا السياق، عدت الولايات المتحدة الامريكية الاراضي السورية كممر تنسيق للعمليات العسكرية الفلسطينية، لاسيما بعد أن تبنت سرايا القدس عملية تفجير حافلة في حزيران 2002 أوقعت عشرات القتلى الإسرائيليين، ونُسبت إلى قيادة الجهاد الإسلامي في دمشق.رغم الدعوات الأميركية المتكررة لطرد هذه المنظمات، تمسكت سورية بموقفها الرافض، مؤكدة أن تلك المكاتب لا تؤدي إلا أدوارًا إعلامية، وأن التخطيط والتنفيذ يتم داخل الأراضي الفلسطينية. وردًا على ذلك، اتهمت الادارة الامريكية دمشق باستخدام هذا الادعاء كغطاء، مشيرة إلى أن العناصر النشطة في تلك المنظمات تستخدم سورية قاعدة خلفية لتحركاتها.وفي شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 30 تشرين الأول 2003، أوضح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وليام بيرنز William Burns [20] أن إبعاد هذه المنظمات هو جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال الأميركي في الشرق الأوسط. وبينما كانت سورية

تؤكد تمسكها بخيار السلام الشامل واستعدادها لاستئناف المفاوضات بشأن الجولان، اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية دعمها لتلك الجماعات عائقًا حقيقيًا أمام رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين. كما اتهمتها بأنها تُعرقل الجهود في مجلس الأمن من خلال تبني مواقف غير متوازنة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.بناءً عليه، أصبح ملف وجود المنظمات الفلسطينية في سورية أحد مرتكزات سياسة الاحتواء الناعم التي انتهجتها واشنطن للضغط على سورية، بهدف تعديل سلوكها الإقليمي وتطويع موقفها في سياق الرؤية الأميركية للشرق الأوسط .

رابعا:الضغط الأمريكي لوقف الدعم السوري لحزب الله اللبناني:في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، برز حزب الله كأحد أبرز الفاعلين غير الدوليين في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد أولت الولايات المتحدة الأميركية اهتماماً متزايداً بعلاقاته الإقليمية، وخصوصاً الدعم الذي تلقّاه من سورية. ووفقاً للتقديرات الاستخباراتية الأميركية [21] آنذاك، فإن سورية، إلى جانب ايران، شكّلت محوراً رئيسياً في تمكين حزب الله من ترسيخ وجوده العسكري والسياسي، لا سيما في جنوب لبنان، وذلك من خلال تزويده بالدعم اللوجستي والسياسي، إضافة إلى تسهيل مرور المساعدات من الأراضي السورية، والتي شملت أسلحة ومعدات ومعلومات استخباراتية، ما ساهم في تعزيز قدراته القتالية ضد إسرائيل.وقد رأت الإدارة الأميركية في هذه العلاقة السورية–الحزبية عاملاً حاسماً في استمرار التهديد على حدود إسرائيل الشمالية، وفي تصاعد وتيرة الدعم للانتفاضة الفلسطينية والفصائل المسلحة المرتبطة بها. فبخلاف الصورة النمطية التي حصرت مسؤولية دعم الحزب في ايران، أشارت عدة تقارير أميركية، منها ما صدر عن وزارة الخارجية عام 2006 [22]، إلى أن سورية لعبت دوراً محورياً في هذا الإطار، بحيث بات حزب الله يتمتع بغطاء استراتيجي توفره له سورية، يشمل تنسيقاً عسكرياً مباشراً، وحماية سياسية ضمن السياق الإقليمي.ويعود هذا التنسيق إلى سنوات الئ ما بعد الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، حين شكّلت سورية توازناً دقيقاً بين وجودها العسكري في لبنان، وضبط إيقاع العمليات الحربية ضد الاحتلال الإسرائيلي، دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، وهو ما أتاح لحزب الله الحفاظ على نمط (حرب العصابات) في المناطق الحدودية، مع ضمان استمرار تدفق الدعم عبر الأراضي السورية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر.في هذا السياق، طالبت الولايات المتحدة الامريكية، مراراً، القيادة السورية بكبح جماح حزب الله والحد من نشاطاته عبر الحدود، إلا أن سورية رفضت هذه الضغوط، مؤكدة على استمرار دعمها للمقاومة. وتصاعدت هذه المطالب بعد هجمات 11 أيلول 2001، حين صنّفت وزارة الخارجية الأميركية حزب الله ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية كولن باول إلى سورية ولبنان في 12نيسان 2002 في إطار جولة إقليمية شملت رسائل مباشرة وصريحة بضرورة وقف نشاطات الحزب، لما تحمله من مخاطر على استقرار المنطقة وإمكانية توسع النزاع الإقليمي.الى جانب ذلك فقد عبر مساعد وزير الخارجية الامريكية ويليام بيرنز في زيارته السعودية مطلع عام 2003، بأن سورية، بالتنسيق مع إيران، تواصل توفير ممر آمن للأفراد والمعدات والتجهيزات العسكرية من ايران إلى جنوب لبنان عبر أراضيها، مما يعكس مستوى التداخل الاستراتيجي بين سورية وحزب الله، ويضع العراقيل أمام الجهود الأميركية لتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط ضمن مبدئها بالاحتواء الناعم للأزمات[23].

خامساً: الاحتواء الناعم ونزع أسلحة الدمار الشامل في السياسة الأميركية تجاه سورية : منذ بداية عام 1990 أخذت مسألة أسلحة الدمار الشامل السورية موقعاً مركزياً في الرؤية الأمنية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. ووفقاً لمصادر وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وتقاريرها الرسمية[24]، فإن سورية قد راكمت قدرات ملموسة في مجالات التسلح الكيميائي والبيولوجي، وعززت ترسانتها الصاروخية من خلال تطوير صواريخ سكود بأمدية تتراوح بين 300 إلى 650 كيلومتراً، مدعومة

بدعم تقني ومادي من دول من بينها الصين، وكوريا الشمالية، وروسيا، وإيران.ورغم أن سورية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT الصادرة عام 1970، فإنها لم توقّع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية الوقائية، كما لم تصادق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي وقّعتها عام 1975. وقد مثّل هذا الغموض القانوني والسياسي مدخلاً لقلق أميركي متزايد، لا سيما في ظل ما أشيع عن امتلاك سورية منذ عقود لمواد كيميائية مثل غاز الخردل، والسارين، والسيانيد، وغازات الأعصاب، مع توافر بنى تحتية لإنتاج هذه الأسلحة في منشآت قرب دمشق وحمص. كما سُجّلت تقارير تفيد بتجارب سورية في تطوير عوامل بيولوجية مثل الجمرة الخبيثة والكوليرا وذيفان الرايسين، غالباً بدعم تقني من الاتحاد السوفييتي.الئ جانب ذلك فقد أوضح مساعد وزير الخارجية ويليام بيرنز،في لقائه الثالث مع الرئيس السوري في دمشق مطلع العام 2003 أن أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الأميركية في تعاملها مع سورية يتمثل في ((إزالة التهديد الذي تمثله برامج أسلحة الدمار الشامل السورية))[25]، مشيراً إلى أن هذا الملف يشكّل عنصراً محورياً في استراتيجيات الردع الإقليمي، خصوصاً في ما يتعلق بإسرائيل والأردن وتركيا. وأشار بيرنز إلى ما سماه بالجهود السورية الرامية لاكتساب تقنيات مزدوجة الاستخدام قد تُفضي إلى قابلية تطوير برنامج نووي عسكري، ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تُبقي هذا الملف تحت المراقبة المكثفة.وقد نُظر إلى برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سورية باعتبارها امتداداً لعقيدة الردع التي انتهجتها سورية منذ حربها مع اسرائيل في حزيران 1967، والتي ترى في هذه القدرات وسيلة لضبط ميزان القوى في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي. ووفق لوثائق الخارجية المنشورة [26]، فإن سورية، كانت تعتبر امتلاك هذه الترسانة شرطاً ضرورياً لحماية الأمن القومي السوري وردع أي هجوم محتمل، سواء تقليدي أو غير تقليدي.

المبحث الثاني: وسائل تنفيذ الاحتواء الناعم في السياسة الأميركية تجاه سورية 1989-2004: لقد ارتبط تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية حيال سورية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الأدوات التي اعتمدت عليها واشنطن لترجمة رؤيتها السياسية إلى مخرجات ملموسة على مستوى الواقع الإقليمي. فهذه الوسائل لم تكن محض وسائل إجرائية، بل عبّرت عن جوهر القوة الأميركية، وقدرتها على الفعل الممنهج والموجَّه، واستعدادها لتوظيف عناصر هذه القوة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.وفي هذا الإطار، لجأت الولايات المتحدة إلى مجموعة من الآليات الناعمة التي شملت الضغوط السياسية والدبلوماسية متعددة المستويات، بما في ذلك توظيف المؤسسات الدولية، وإعادة صياغة الخطاب الإعلامي تجاه سورية، فضلاً عن استثمار المسارات التفاوضية في الشرق الأوسط كأداة ضغط غير مباشرة. وقد تمحورت هذه الوسائل حول تحقيق جملة من الأهداف المعلنة، من بينها تقليص نفوذ الفواعل غير الحكومية المدعومة من سورية، والحدّ من قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وصولاً إلى دفعها نحو التماهي مع التصورات الأميركية للنظام الإقليمي الجديد الذي تبلور بعد الحرب الباردة.ومن الجدير بالذكر أن واشنطن، على امتداد تعاقب الادارات في تلك المرحلة، لم تعتمد في سياستها على وسائل العنف المباشر أو التدخل العسكري ضد سورية، بل اختارت نهج الاحتواء الناعم كإطار عام لإدارة التوتر،وهو ما انعكس في اعتمادها أدوات الضغط السياسي، والمطالبات المتكررة بوقف دعم سورية لحركات المقاومة، وكذلك الدفع باتجاه إعادة ضبط التوازنات في المشرق العربي بما ينسجم مع المصالح الأميركية العليا [27].

اولا: اتهام سوريا برعاية الإرهاب: يُعد الإرهاب، وفقاً لتعريف وزارة الخارجية الأميركية، سلوكاً عنيفاً يُوظّف لخدمة أهداف سياسية من قِبل أفراد أو جماعات، سواء أكانوا مدعومين من قبل سلطات رسمية أم معارضين لها. ويهدف هذا السلوك إلى إحداث صدمة أو تأثير نفسي يتجاوز الضحايا المباشرين، في محاولة للتأثير في قرارات أو مواقف سياسية أوسع. وفي هذا السياق، صنّفت الولايات

المتحدة الامريكية الدول الراعية للإرهاب على أنها تلك التي توظف الجماعات المسلحة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، من خلال توفير الدعم والملاذ الآمن لتلك الجماعات.وخلال المدة موضوع الدراسة، وُضعت سورية في صلب الاتهامات الأميركية بهذا الصدد، باعتبارها - وفق الرؤية الأميركية - قد طورت نمطاً ممنهجاً في دعم منظمات راديكالية تخدم أهدافها في لبنان وفلسطين، وتهدف من خلاله إلى مقاومة الضغوط الإسرائيلية والأميركية. فرغم عدم ثبوت أي تورط سوري مباشر في عمليات إرهابية ضد الغرب منذ عام 1986، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على تصنيف سورية ضمن مايعرف بـ نادي الدول الراعية للإرهاب State Sponsors of Terrorism [28]، الذي ضم كلاً من إيران، والعراق، وليبيا، والسودان، وكوبا، وكوريا الشمالية.وقد تبلور هذا الاتهام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع بداية تشكّل النظام الدولي الأحادي القطبية، حيث سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى فرض رؤيتها الأمنية على النظام الإقليمي الشرق أوسطي. ورغم إشارات التعاون الظاهري التي قدمتها سورية – لا سيما مشاركتها في التحالف الدولي خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 – إلا أن الولايات المتحدة لم تسحب اتهاماتها بشأن دعم الإرهاب، معتبرة أن دعم سورية لجماعات مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي لا يزال يشكل تهديداً لأمنها القومي ومصالحها الحيوية.ولعل أبرز محطات هذا التوتر تمثّلت في تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين، إذ أشار وزير الخارجية وارن كريستوفر Warren Christopher [29]عام 1996 إلى استمرار دمشق على لائحة الإرهاب، رغم تعاونهما في ملفات إقليمية كعملية السلام. كما كرّر الرئيس بيل كلينتون في ذات العام الإشارة إلى أن الإرهاب يمثل عائقاً أساسياً أمام تحسين العلاقات مع السوررين .أما بعد هجمات 11 أيلول 2001، فقد حدث تحول نوعي في السياسة الخارجية الأميركية، حيث انتقل الخطاب من الاحتواء إلى التهديد المباشر. فبحسب تقرير صادر في تشرين الأول 2001 عن مكتب المنسق العام لشؤون مكافحة الإرهاب فرانسيس تايلور Francis Taylor ، تم اتهام سورية بأنها تشكل حاضنة لمعظم المكاتب والمخيمات التدريبية والدعائية للمنظمات المسلحة التي تُصنّفها واشنطن كمنظمات إرهابية [30].

وفي مطلع عام 2003، وجّهت وكالة الاستخبارات المركزية CIA اتهامات مباشرة إلى سورية بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة وتسهيل حركتهم، فيما صرّح مساعد وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج Richard Armitage [31] في تشرين الأول من العام نفسه بأن الولايات المتحدة ستلجأ إلى مجال واسع من التصرفات، تتراوح بين العزل السياسي والعقوبات الاقتصادية، وقد تصل إلى القيام بعمل عسكري إذا ما واصلت سورية سياساتها المخالفة للمصالح الأميركية.وهكذا، شكّلت تهمة دعم الإرهاب أداة مركزية في أدوات الاحتواء الناعم، التي استخدمتها الولايات المتحدة لممارسة الضغط على سورية، حيث لم يكن الهدف فقط هو مواجهة التنظيمات المسلحة، بل أيضاً ضبط الإيقاع الإقليمي وفق ما يخدم رؤية السياسة الامريكية لأمن الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا: إثارة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية كأداة من أدوات الاحتواء الناعم: شكلت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ركيزة مركزية ضمن أدوات الاحتواء الناعم التي انتهجتها السياسة الخارجية الأميركية تجاه سورية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا سيما خلال حقبتي إدارة كلينتون وجورج بوش الابن. فقد عبّرت إدارة الرئيس بيل كلينتون عن التزامها المبدئي بدعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، مؤكدة أن علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة ستتأسس على مدى التزام تلك الدول بهذه المبادئ. ومع ذلك، يتضح من تتبع مسار العلاقات الأميركية–السورية خلال التسعينيات أن هذا الخطاب لم يكن سوى أداة ضغط سياسي أكثر منه التزاماً حقيقياً، حيث شهدت العلاقة بين البلدين تحسناً ملحوظاً رغم عدم تسجيل أي تطور فعلي في واقع الحريات السياسية أو الممارسات الحقوقية في سورية.أما مع مجيء إدارة الرئيس جورج بوش الابن،

التي اتسمت هيمنتها من قبل تيار المحافظين الجدد، فقد ارتفعت وتيرة توظيف خطاب الديمقراطية ضمن الأجندة الخارجية الأميركية بشكل لافت. إذ تبنت الإدارة موقفاً أكثر حزماً وعلانية في الدفع باتجاه ما سُمي بـنشر الديمقراطية كإحدى -الغايات الكونية- للولايات المتحدة الامريكية، وفق الرؤية التي طرحتها استراتيجية الأمن القومي الصادرة في أيلول2002، والتي نصت على أن ((القرن الحادي والعشرين لا يتسع إلا للدول التي تلتزم بحماية حقوق الإنسان الأساسية وتكريس الحريات السياسية والاقتصادية، وأن الولايات المتحدة ستعمل على تعميم هذه القيم في جميع أنحاء العالم))[32] جاء هذا التوجه، في سياقه السوري، مصحوباً بتصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية، خاصة في أعقاب هجمات 11 أيلول 2001، حين جرى توظيف خطاب الحرية بوصفه غطاءً أخلاقياً للحرب على الإرهاب، لتبرير سياسات التدخل وتغيير الأنظمة. وقد بلغت هذه الضغوط ذروتها مع إعلان مبادرة الشرق الأوسط الكبير عام 2004، التي أطلقتها الولايات المتحدة الامريكية ضمن مشروع لإعادة هيكلة النظم السياسية في المنطقة، بما يشمل سورية. ووفق بيان البيت الأبيض الصادر في 9 حزيران من العام نفسه، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة تعكس التزاماً أميركياً متجدداً بدفع الحرية في الشرق الأوسط على النحو الذي تحقق سابقاً في أوروبا وآسيا.وقد اقترنت هذه السياسة بسلسلة إجراءات عملية هدفت إلى تضييق الخناق على النظام السوري، من بينها دعم أفراد وجماعات تنتمي إلى المعارضة السورية في الخارج، لا سيما تلك المقيمة في الولايات المتحدة، فضلاً عن إثارة قضايا حقوقية ذات طبيعة حساسة، مثل قضية يهود سورية، التي طالما شكلت موضوعاً لانتقادات داخل الكونغرس الأميركي في فترتي جورج بوش الأب وبيل كلينتون، لتتحول لاحقاً إلى أحد محاور الضغط المتكررة في الخطاب الأميركي تجاه الحكومة السورية.وعليه، فإن المقاربة التاريخية لسياسة الادارات الامريكية المتعاقبة لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية خلال الفترة المدروسة لم تكن سوى أحد أدوات الهيمنة الرمزية والتأثير السياسي غير المباشر، التي هدفت من خلالها الولايات المتحدة إلى تطويع السياسة السورية وتقييد خياراتها الإقليمية، دون أن يُرافق هذا الضغط مشروع فعلي لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في بنية النظام السوري[33].

ثالثا: الضغوط الاقتصادية والمالية الأمريكية على سورية: شكّلت الضغوط الاقتصادية والمالية إحدى الركائز الأساسية في العلاقات الأميركية مع سورية خلال المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة، وذلك في إطار نظرية الاحتواء الناعم التي تبنّتها واشنطن لكبح سياسات سورية الإقليمية والحد من قدرتها على المناورة. فعلى الرغم من بعض محطات التقارب الظرفي، ولا سيما خلال حرب الخليج الثانية، لم تتوانَ الإدارات الأميركية المتعاقبة، وخصوصاً إدارة بوش الابن، عن توظيف الأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط مركبة، تتراوح بين العقوبات والحرمان المالي، وبين الإغراءات والصفقات المشروطة.فعلى صعيد الضغوط، اتهمت الولايات المتحدة الامريكية، المصرف المركزي السوري بتبييض الأموال، وهو الاتهام الذي استخدمته ذريعة لفرض عقوبات مالية وتجارية شلّت جوانب من النظام المصرفي السوري، مع العلم أن هذا المصرف يشكّل أحد الأعمدة الأساسية في إدارة احتياطات دمشق من العملات الأجنبية. وقد مثّلت هذه الاستراتيجية جزءاً من محاولة أوسع لزعزعة بنية الدولة السورية اقتصادياً، في إطار الضغط السياسي المرتبط بأولويات الحرب على الإرهاب[34] . في المقابل، لم تتردد الولايات المتحدة، خاصة خلال إدارة بوش الأب، في استخدام –الإغراءات- السياسية والمالية، حين اقتضت المصلحة الاستراتيجية ذلك. ففي خضم أزمة الخليج الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى ضمان اصطفاف سورية إلى جانبها في التحالف الدولي ضد العراق. وقد تجسّد هذا التفاهم السياسي في القمة الامريكية-السورية التي عقدت في جنيف في 23 تشرين الثاني 1990، بين الرئيسين جورج بوش الأب وحافظ الأسد. ناقش الطرفان حينها قضايا متعددة شملت الصراع العربي–الإسرائيلي، الأزمة الخليجية، والوضع في لبنان، مع تأكيد مشترك على ضرورة التوصل إلى

سلام شامل يستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 [35] وقد أثمرت هذه القمة عن - مكافأة سياسية- لسورية، تجلّت في منحها الغطاء الأميركي لإعادة بسط سيطرتها الكاملة على لبنان، وهو ما تُرجم عملياً بإزاحة الحكومة اللبنانية المؤقتة بقيادة العماد ميشيل عون، التي كانت تناهض الوجود السوري. أما على الصعيد المالي، فقد مُنحت سورية ما يقارب مليار دولار من دول الخليج، مكافأةً على انضمامها إلى التحالف الدولي ضد العراق في عام 1991.وفي سياق تكريس الاحتواء الناعم، سعت السياسة الامريكية إلى مقايضة سورية بعروض ذات طبيعة استراتيجية، أبرزها ما قام به وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، الذي حاول إقناع الأسد بعقد صفقة سلام مع إسرائيل، مقابل رفع اسم سورية من قائمة الدول الراعية للإرهاب.كما لم تَخْلُ السياسة الأميركية من إشارات دبلوماسية محفّزة، فقد دعمت إدارة بوش الابن، في تشرين الأول 2001، انتخاب سورية كعضو غير دائم في مجلس الأمن عن دول غرب آسيا لمدة عامين، في خطوة عُدت على أنها محاولة لدفع الحكومة السورية نحو مزيد من البراغماتية والانخراط في التوازنات الدولية وفق المعايير الأميركية.

رابعا: قانون محاسبة سورية واثارة مسألة تواجدها في لبنان :على الرغم من أن دخول القوات السورية إلى لبنان في عام 1976 جرى بتوافق ضمني مع الولايات المتحدة الأميركية، ضمن السياق الإقليمي الذي فرضته الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990 والنظام الأمني لما بعد التدخل الإسرائيلي في الجنوب اللبناني عام 1982، إلا أن هذا التفاهم لم يستمر طويلاً. فمنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة الامريكية تعيد تقييم الموقف من الوجود السوري في لبنان، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز خطاب جديد في السياسة الخارجية الأميركية يربط بين إعادة هيكلة الشرق الأوسط وتحقيق السيادة والديمقراطية في دوله. وقد تمثّل أول مؤشرات هذا التحول في التوصية التي تبناها مجلس الشيوخ الأميركي في 1 تموز 1993، والتي دعت صراحة إلى انسحاب القوات السورية من الأراضي اللبنانية، في تناقض واضح مع حالة الرضى الأميركي السابق عن هذا الوجود.تجسدت هذه الرؤية الجديدة في ذروتها من خلال إقرار الكونغرس الأميركي لما عُرف بـقانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية في كانون الأول2003، الذي مثّل محطة مفصلية في تاريخ العلاقات الأميركية- السورية ،حيث استند القانون إلى فرضية أساسية مفادها أن الوجود العسكري السوري في لبنان يتعارض مع اتفاق الطائف لعام 1989، الذي نصّ على ضرورة إعادة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. وفي صيغة القانون، جاء التأكيد على أن ((سورية، التي دخلت لبنان في عام 1976، لا تزال تحتفظ بوجود عسكري لا ينسجم مع روح اتفاق الطائف، ويقوّض استقلال لبنان وسيادته)) [36].لم يقتصر التصعيد الأميركي على الخطاب التشريعي الداخلي، بل تجاوزه إلى تعبئة الإطار الدولي من خلال مجلس الأمن. فقد مارست إدارة الرئيس جورج بوش الابن ضغوطاً كثيفة داخل الأمم المتحدة أسفرت عن إصدار القرار 1559 في عام 2004، الذي دعا صراحة إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، في استهداف مباشر للدور السوري هناك. وقد جاء هذا القرار متناغماً مع الرؤية الأمنية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001، والتي أولت أهمية كبرى لمواجهة النفوذ الإقليمي للدول المصنّفة على قائمة –الخصوم أو الدول الراعية للإرهاب-ابتداءً من منتصف عام 2004، بدأت إدارة بوش الابن تربط بين التزامات سورية وفق مايعرف بقانون المحاسبة وسلوكها الإقليمي في ملفات عدة، من بينها دعمها لحزب الله، واحتضانها لمنظمات فلسطينية ، إضافة إلى ما اعتبرته الادارة الامريكية من علاقات –مقلقة- بين سورية ومجموعات مسلحة تنشط في العراق وفلسطين ولبنان. وفي ضوء اعتبار الإدارة الأميركية أن الحكومة السورية لم تُظهر تجاوباً مع الشروط المنصوص عليها في القانون، أعلن البيت الأبيض في 13 أيار 2004، أن الرئيس بوش قد فعّل رسمياً هذا القانون، فارضاً جملة من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية غير المسبوقة، من أبرزها [37]:

1-حظر تصدير المنتجات الأميركية إلى سورية.
2-منع الشركات الأميركية من مزاولة نشاطها داخل الأراضي السورية.
3-تقييد حركة الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة ضمن نطاق لا يتجاوز 25 ميلاً من مقار عملهم.
4-حظر نشاط الطيران السوري في الأجواء الأميركية، سواء للإقلاع أو الهبوط أو التحليق.
5-تخفيض مستوى الاتصالات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وسورية.
6-منع الأشخاص والكيانات الأميركية من الدخول في أي معاملات مالية أو عقارية مع الحكومة السورية.

وعليه فقد شكّل هذا القانون لحظة مفصلية في إعادة تعريف موقع سورية ضمن المقاربة التاريخية للسياسة الأميركية حول الشرق الأوسط، حيث تم الانتقال من سياسة الاحتواء الناعم إلى ممارسة ضغوط ممنهجة عبر أدوات تشريعية دولية ومحلية، مترافقة مع خطاب سياسي وأمني يضع سورية في قلب ما اعتُبر آنذاك -محور التهديدات- للمصالح الأميركية وحلفائها في المنطقة.

خامسا:ضغوط الولايات المتحدة العسكرية تجاه سورية:يُعد الضغط العسكري، سواء عبر التهديدات المباشرة أو من خلال الوسائل غير التقليدية، أحد الأركان الثابتة في السياسة الأميركية تجاه سورية خلال المرحلة الممتدة من نهاية الحرب الباردة حتى احتلال العراق عام 2003. وقد استخدمت واشنطن هذا النوع من الضغط في إطار ما يمكن تسميته بـالدبلوماسية القسرية، حيث يتقاطع التلويح بالقوة مع أدوات الاحتواء الأخرى لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية في الإقليم.فعلى الرغم من قبول دمشق بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ظل الشك الأميركي حاضراً تجاه ما اعتبرته واشنطن استمرارًا لسلوك سوري غير متطابق مع معايير-الانخراط البناء-وقد تصاعد هذا التوتر عقب ورود تقارير استخباراتية في مطلع التسعينيات تفيد بوصول شحنة صواريخ من طرازسكود من كوريا الشمالية إلى سورية، ما دفع إدارة جورج بوش الأب إلى مطالبة السوريين بإلغاء الصفقة، ملوّحة ضمنيًا بإمكانية التدخل ضد السفينتين الكوريتين اللتين كانت تحملا الشحنة [38].وفي سياق تصعيد الضغوط غير المباشرة، وظّفت الولايات المتحدة سياسة إحاطة سورية بالمناورات العسكرية عبر إجراء تدريبات مشتركة مع حلفائها الإقليميين، لا سيما تركيا وإسرائيل. ففي أيلول 1997، أُجريت مناورات أميركية–تركية أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها تدخل ضمن إطار التعاون الاعتيادي بين الحلفاء. إلا أن دلالات هذه المناورات اكتسبت طابعًا استراتيجيًا في كانون الثاني 1998، حين شاركت الولايات المتحدة إلى جانب تركيا وإسرائيل في مناورات بحرية قبالة السواحل السورية، وهو ما اعتُبر رسالة مباشرة إلى سورية مفادها أن الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بأدوات ضغط ردعية على مستويات متعددة.وفي جانب موازٍ، استخدمت الإدارة الأميركية نفوذها الدبلوماسي للحد من قدرات سورية الدفاعية من خلال الضغط على الدول المصدّرة للسلاح، خصوصًا روسيا. فبعد توقيع دمشق عقدًا مع موسكو عام 1999 لتزويدها بقذائف هاون مضادة للدروع بقيمة 138 مليون دولار، مارست الولايات المتحدة ضغوطًا مكثفة على الكرملين، وفرضت عقوبات على ثلاث شركات روسية متورطة في الصفقة، ملوحة بإمكانية ربط المساعدات الأميركية لروسيا بمستوى تعاونها في هذا الملف[39]. ورغم استياء الروس من ذلك، تمّ تسليم الأسلحة إلى سورية في أواخر العام نفسه، في إشارة إلى حدود التأثير الأميركي على شركاء روسيا الاستراتيجيين.إلا أن الذروة في مستوى الضغط العسكري على سورية تحققت مع الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، والذي مثّل نقطة تحوّل خطيرة في ميزان القوى الإقليمي. فمع نشر نحو 130 ألف جندي أميركي على الحدود الشرقية لسورية، تحوّلت الولايات المتحدة من قوة إقليمية ضاغطة إلى جار مباشر لسورية،

وهو تطور استراتيجي أحدث قلقًا بالغًا في دوائر صنع القرار السورية. وازداد هذا القلق مع تصاعد الخطاب الأميركي المعادي لسورية في أعقاب الغزو، ما أوحى باحتمال انتقال نموذج العراق إلى الساحة السورية، خصوصًا في ظل تنامي الدعوات داخل الولايات المتحدة لفرض تغيير سياسي في سورية.لقد باتت سورية، في ضوء هذا التغير الجذري في التوازن الإقليمي، محاطة بوجود عسكري أميركي مباشر يشكل تهديدًا دائمًا على أكثر من مستوى. وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن خسارة العراق كمنطقة عازلة، وما ترتب على ذلك من تلاشي دوره التقليدي في موازنة الكفة الإقليمية في مواجهة إسرائيل، قد فرض على سورية معادلة أمنية جديدة، اتسمت بتراجع الهوامش الاستراتيجية وازدياد الضغوط الخارجية. هذا التحول السياسي دفع سورية إلى إعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة في إطارمحاولة استيعاب الواقع الإقليمي المستجد. ففي المرحلة الأولى من عهد إدارة جورج بوش الابن 2001–2004، وجدت سورية نفسها في مواجهة سياسة أميركية اختلفت جذريًا عن سياسات الإدارات السابقة، إذ تخلّت الولايات المتحدة الامريكية عن مبدأ الانخراط الدبلوماسي المشروط لصالح نمط أكثر صرامة من الضغوط المركبة.وقد تجلّى هذا التحول في اعتماد إدارة بوش على سياسة الاحتواء الناعم، لكنها مشبعة بأدوات الضغط متعدد الأبعاد، والذي شمل الاستخدام المتوازي للوسائل العسكرية غير المباشرة، والضغوط الاقتصادية، والعزل الدبلوماسي، والتشهير الإعلامي والحقوقي .ومن خلال هذه السياسة، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة ضبط علاقاتها مع سورية إقليميًا بما يتماشى مع منطلقات السياسة الامريكية للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. واخيراً لقد تحوّل الضغط على سورية في هذه المرحلة إلى اختبار حاسم لمدى قدرة النظام السوري على الصمود وإعادة إنتاج موقعه في النظام الإقليمي في ظل انكشافه الاستراتيجي وتزايد العزلة الدولية[40].

الخاتمة والاستنتاجات :تُظهر المقاربة التاريخية-التحليلية لسياسة الاحتواء الناعم التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية تجاه سوريا بين عامي 1989 و2004 أن هذه السياسة تمحورت حول ركيزتين أساسيتين: أولاً، الفلسفة العامة للسياسة الخارجية الأميركية تجاه سوريا، وثانياً، أدوات تنفيذ هذه السياسة ضمن سياق الاحتواء غير الصدامي. ومن خلال تتبع مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة—جورج بوش الأب، بيل كلينتون، وجورج بوش الابن—يتبيّن أن المصلحة الأمنية الإسرائيلية شكّلت المحدد المركزي في رسم السياسات تجاه سورية، وهو ما انعكس في الأولوية التي أُعطيت لضمان أمن إسرائيل، أكثر من اهتمام تلك الإدارات بتحقيق تسوية شاملة على المسار السوري-الإسرائيلي.فقد أبدت إدارتا بوش الأب وكلينتون انخراطاً نسبياً في مساعي التسوية، كما في مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، في حين اختارت إدارة بوش الابن تجاهل هذا المسار ضمن رؤيتها الاستراتيجية المعولمة لما بعد أحداث 11 أيلول 2001. وتواصل الضغط الأميركي على سورية في ملفات عدة، أبرزها: دعمها لحزب الله، واستضافتها لفصائل فلسطينية مصنّفة على أنها معادية في التصور الأميركي، فضلاً عن اتهامها بتقويض الاستقرار في العراق ومراكمة قدرات يُشتبه بأنها تدخل في إطار أسلحة الدمار الشامل.وعلى مستوى عملية صنع القرار، يتضح أن الرئاسة كانت المؤسسة المركزية في توجيه السياسة الخارجية الأميركية تجاه سورية، رغم تعدد الفاعلين المؤسسيين، إذ احتفظ البيت الأبيض بسلطة القرار الحاسم، لا سيما في ظل الإدارات الثلاث محل الدراسة. وقد استخدمت هذه الإدارات أدوات متعددة ضمن استراتيجية الاحتواء الناعم، شملت ضغوطاً دبلوماسية وإعلامية، حملات تشويه عبر توجيه الاتهامات بدعم الإرهاب، وتسليط الضوء على ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب تشريعات مثل قانون محاسبة سورية الذي أقرّته إدارة بوش الابن.كما شملت أدوات الاحتواء ايضاً تقديم إغراءات مالية وسياسية مشروطة، والضغط في الساحة الدولية، ما أسفر عن تحولات ملموسة في المواقف السورية، مثل إعادة تطبيع العلاقات مع

مصر، والانضمام إلى التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية، والمشاركة في مؤتمر مدريد. ورغم هذا، ظل الفاعل الإعلامي الأميركي منحازاً في سرديته ضد سورية، بما يعكس تبعية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة إلى التوجهات السياسية للإدارات الأميركية، وخصوصاً في الملفات المتعلقة بإسرائيل.وقد شكّلت الساحة اللبنانية، إلى جانب أزمة الخليج الثانية، والعملية السلمية، محاور رئيسية في تنفيذ السياسة الأميركية تجاه سورية. ومع مجيء إدارة جورج بوش الابن، أعيد تعريف العلاقة مع سورية ضمن إطار الحرب على الإرهاب، حيث شهدت المرحلة الأولى تعاوناً أمنياً محدوداً، ما لبث أن انهار مع توجيه اتهامات لسورية بدعم الجماعات الإرهابية، وعرقلة الجهود الأميركية في العراق، وصولاً إلى إعادة طرح ملف الوجود السوري في لبنان في سياق معادٍ.وفي هذا الإطار، يتضح أن السياسة الأميركية تجاه سورية اتبعت نموذج العصا والجزرة، دون أن تتمكن من إخضاع سورية بشكل كامل لمنظومة النفوذ الأميركي، وهو ما يعكس محدودية فعالية الاحتواء الناعم في السياق السوري، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث احتفظت سورية بهامش مناورة خارج حدود التأثير الأميركي المباشر.

الاستنتاجات :

1. إن سياسة الاحتواء الناعم تجاه سورية خضعت لمنظومة صنع قرار مركبة، تأثرت بعوامل داخلية أميركية (ثقافية، مؤسسية، أيديولوجية) وخارجية (جيواستراتيجية)، إلا أن العوامل الداخلية، خصوصاً بنية النظام السياسي الأميركي، كانت الأشد تأثيراً في توجيه تلك السياسة.

2. لعب اللوبي الإسرائيلي دوراً محورياً في التأثير على مسار السياسة الخارجية الأميركية تجاه سورية، مستفيداً من نفوذه على السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما ساهم في تعزيز الانحياز الأميركي لإسرائيل، وإضعاف فرص انفتاح جدي مع سورية.

3. شكّل التحول الذي طرأ في عهد إدارة جورج بوش الابن انعطافة حادة في السياسة الأميركية تجاه سورية، بفعل بروز التيارات الأيديولوجية المرتبطة بالصهيونية المسيحية والمحافظين الجدد، وهو ما أعاد توجيه بوصلة السياسة الخارجية بما يخدم أجندات دينية واستراتيجية مدعومة من مراكز ضغط نافذة داخل الإدارة الأميركية.

4. سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم الدورين الروسي والأوروبي في الساحة السورية، من خلال توظيف النزاع العربي-الإسرائيلي كأداة ضبط، ضمن مسعى استراتيجي لإبقاء سورية خارج نطاق نفوذ منافسيها الدوليين.

الهوامش :

* جورج كينان : دبلوماسياً ومؤرخاً أميركياً بارزاً، يُعد من أهم العقول التي وضعت أسس السياسة الخارجية الأميركية في حقبة الحرب الباردة ، ينظر ، احمد عبدالواحد عبدالنبي ، الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ، مكتب دلير للنشر ، بغداد ، 2024 ،ص34 .

* Joseph Nye , Soft Power: The Means to Success in World Politics, PublicAffairs, New York ,2004 ,p19.

(1) محمد ابو غالون ، العلاقات السورية – الاميركية منذ عام 1948، حلب ، 1998 ،ص22.

(2) ابراهيم سعيد البيضاني ، السياسة الأميركية تجاه سورية 1936-1949، مطبعة النجاح ، بغداد ،2000 ،ص19.

(3) جورج بوش الأب :هو سياسي ودبلوماسي أميركي ينتمي للحزب الجمهوري، شغل منصب الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة من عام 1989 إلى 1993، وُلد عام 1924 وتوفي عام 2018،قبل رئاسته، تولى مناصب بارزة منها :نائب الرئيس في إدارة رونالد ريغان، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA ، وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومبعوث إلى الصين.تميّزت فترة رئاسته بأحداث مهمة مثل نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وقيادة التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية لإخراج العراق من الكويت عام 1991. ينظر :
Jon Meacham, Destiny and Power: The American Odyssey of George Herbert Walker Bush , Publisher :Random house , USA , 2015 , p 19.

(4) دان كويل : هو سياسي ومحامٍ أمريكي شغل منصب نائب رئيس الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس جورج بوش الأب ، ويُعد النائب الرابع والأربعين في تسلسل نواب رؤساء الولايات المتحدة. سبق له أن خدم كعضو في مجلس النواب 1977–1981، ثم كسيناتور عن ولاية إنديانا 1981–198، ينظر: Ibid,p113.

(5) كمال الهلباوي ،السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، طبعة ثانية، معهد الدراسات السياسية. اسلام آباد،1994 ،ص14 .

(6) جيمس بيكر:هو سياسي ومحامٍ أمريكي بارز، تولّى عدة مناصب رفيعة في الحكومة الأمريكية، من بينها رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريغان 1981-1989، ثم عاد ليشغل منصب وزير الخارجية، ولاحقاً رئيس أركان البيت الأبيض في إدارة الرئيس جورج بوش الأب، ينظر :
Glenn Hasted, Encyclopedia American Policy (Facts on File Library of American History), University of Washington Press , p76.5200 ,

(7) عُقد مؤتمر مدريد للسلام أواخر عام 1991 في العاصمة الإسبانية برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بهدف إطلاق مفاوضات سلام في الشرق الأوسط، خاصة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبمشاركة سوريا ولبنان والأردن. أعقب المؤتمر مفاوضات ثنائية مع كل طرف عربي، تلتها جولات إضافية في واشنطن، ثم مفاوضات متعددة الأطراف في موسكو عام 1992، شاركت فيها معظم الأطراف باستثناء سوريا ولبنان.، ينظر : محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج – اوهام القوة والنصر،مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1993، ص19 .

(8) بيل كلينتون :هو الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة 1993–2001، ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، وشهدت فترته ازدهاراً اقتصادياً ملحوظاً. ركزت سياساته الخارجية على توسيع دور الولايات المتحدة في العالم، خاصة في الشرق الأوسط ، ينظر :
Bill Clinton ,Citizen: My Life After the White House , Publisher: Knopf , New York ,2020 ,p22.

(9) ليز أسبن **:**هو سياسي أميركي وأستاذ جامعي، شغل منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس بيل كلينتون من عام **1993**إلى 1994 .كان سابقًا عضوًا في مجلس النواب الأميركي عن ولاية ويسكونسن، وعُرف بدعمه لإسرائيل واهتمامه بقضايا الأمن والدفاع، كما لعب دورًا في صياغة السياسات الدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة ، ينظر :
Robert B. Zoellick, America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy , Hachette Book Group , New York ,2020 , p56.

(10) تاير برادلي ،السلام الأميركي في الشرق الأوسط، ترجمة عماد فوزي الشعيبي ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم بيروت ، 2004 ، ص67 .

(11) كريستيسن كاثلين ، تصورات عن فلسطين سياسة اميركا الشرق أوسطية: من كتاب الوطن العربي في السياسة الاميركية، ترجمة ادمون غريب واخرون، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 ،ص198.

(12) كسينجر : هو دبلوماسي ومفكر سياسي أمريكي من أصل ألماني، يُعد من أبرز الشخصيات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين شغل منصب مستشار الأمن القومي 1969–1975 ثم وزير الخارجية 1973–1977 في إدارتي الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فوردوهو صاحب نظرية الدبلوماسية المكوكية في الشرق الأوسط بعد حرب تشرين 1973، والتي أسهمت في التوصل إلى اتفاقات فك الاشتباك بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا، ينظر :
Henry Kissinger, White House years ،Second Edition, Published by Walters Kluwer Legal & Regulatory Reno, NV, U.S.A, 1993 , p44.

(13) كريستيسن كاثلين ،المصدر السابق ، ص220 .

(14) جورج بوش الابن هو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، شغل المنصب في الفترة 2001-2009.، وهو نجل الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، ما جعله ثاني رئيس أميركي يصل إلى البيت الأبيض بعد والده، وبعد الرئيس جون كوينسي آدامز، ينظر: Robert B. Zoellick , Op. Cit.p202.

(15) يبو إن هجمات 11 ايلول 2001 قد جعلت السياسة الأميركية حيال سوريا ،أقل اهتماماً بتحقيق استقرار إقليمي بل وجعل إحداث قدر من عدم الاستقرار الاقليمي أحد وسائلها لتحقيق أهدافها في المنطقة، ينظر : ماثيولوفيت،رعاية الارهاب:سورية والجهاد الاسلامي،مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق ،2003،ص43.

(16) كولن باول :جنرال ودبلوماسي أمريكي بارز، شغل منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس جورج بوش الابن من عام **2001**إلى 2005، وكان أول أمريكي من أصول أفريقية يتولى هذا المنصب، ينظر: Glenn Hasted , Op. Cit.p302 .

(17) باسم الأب و إيال زيسر ، بشار الاسد :السنوات الاولى في الحكم، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2005 ، ص26 .

(18) Documents on American National Security, Amos A. Jordan , Government publications, Washington, 2003, p177.

(19) Ibid , p1 81.

(20) وليام بيرنز: هو دبلوماسي وواحد من أبرز رجال وزارة الخارجية الأميركية خلال العقود الأربعة الماضية. شغل عددًا من المناصب الدبلوماسية الرفيعة، وكان يُعرف داخل الأوساط السياسية الأميركية بصفته أحد العقول الهادئة في السياسة الخارجية، وصاحب خبرة عميقة في شؤون الشرق الأوسط وروسيا، ينظر :
Glenn Hasted , Op. Cit.p334 . .

(21) وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الاعلام الخارجي ،موجز التاريخ الامريكي ، تعريب مفيد الديك ،واشنطن ، 2006 ، ص287.

(22) محمود صالح الكروي ،لبنان بين تداعيات الإنسحاب السوري و الإنتخابات التشريعية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد316، بيروت ، 2005 ، ص239.

(23) كلايد برستوفتز ، الدولة المارقة : الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الأميركية، تعريب فاضل جتكر، الطبعة الاولى، مطبعة الحوار الثقافي بيروت، 2003 ،ص36.

(24) Amos A. Jordan , Op. Cit.,p177.

(25) كلايد برستوفتز ،المصدر السابق ، ص67-68 .
(26) وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص301 .
(27) مجموعة مؤلفين، إدارة بوش والفلسطينيون : إعادة تقيم من كتاب فلسطين والسياسة الأميركية من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان ، الطبعة ألاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996 ،ص112.
(28) تأسست هذه القائمة رسميًا عام 1979، بموجب قانون مراقبة تصدير الأسلحة وقانون المساعدات الخارجية الأميركي، وتُراجع بشكل دوري من قبل وزارة الخارجية الأميركية، ويبدو ان الغرض من التوصيف هو وسيلة ضغط سياسي وأداة من أدوات الاحتواء الناعم لإجبار الدول المصنّفة على تغيير سلوكها الخارجي بما يتماشى مع الأجندة الأمنية الأميركية، خاصة في قضايا مثل مكافحة الإرهاب، نزع السلاح، أو التفاوض بشأن ملفات إقليمية حساسة، ينظر :
United States Department of State. Foreign Relations of the United States, 1989–1992, Volume IX, Arab-Israeli Dispute, August 1989–1992. Washington, D.C.: Government Printing Office,1992 ,p121.
(29) وارن كرستوفر: وزير خارجية الولايات المتحدة للمدة 1993-1997 حيث شارك في جهود أميركية مكثفة لإشراك سوريا في عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط.سعى إلى تشجيع دمشق على لعب دور إيجابي في مفاوضات السلام، ونسج علاقات محسوبة معها، خصوصًا بعد مشاركة سوريا في التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية.أكّد في عدة مناسبات على أهمية التعاون مع سوريا، لكن ضمن سقف سياسي أميركي واضح يشدد على مكافحة الإرهاب والإصلاح الداخلي.مقولة شهيرة له في هذا السياق((:في السنين الأخيرة، فإن الولايات المتحدة وسوريا عملتا سوية لتقدم عمليات السلام والأمن الإقليمي، ونحن نتوقع أن هذا التعاون سوف يستمر، ونحن تواقون إليه)) ، ينظر : هالة سعودي،هالة ،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من كتاب : صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الاميركية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية.، بيروت ، 2003. ص196.
(30) منير العكش ، حق التضحية بالآخر : أميركا و الابادات الجماعية، الطبعة ألاولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002 ، ص76.
(31) شغل أرميتاج منصب نائب وزير الخارجية الأميركي في إدارة الرئيس جورج بوش الابن من عام 2001 إلى 2005، وكان الذراع اليمنى للوزير كولن باول .وخلال تلك الفترة، كان من الأسماء المحورية في تطوير سياسة خارجية أميركية هجومية عقب هجمات 11 أيلول، خصوصاً في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وتعزيز الضغط على ما يسمى بـ"الدول المارقة" ومنها سورية.عرف أرميتاج بصراحته وخطابه الحاد أحياناً. ففي 11 تشرين الأول 2003، صرّح بأن الولايات المتحدة ستلجأ إلى طيف واسع من الوسائل ضد سورية، تبدأ من العزل الإقليمي والدولي، والعقوبات الاقتصادية، وصولاً إلى العمل العسكري، إذا لم تتوافق دمشق مع التوقعات الأميركية في محاربة الإرهاب ومنع دعم الجماعات المتطرفة، ينظر : هالة سعودي ، المصدر السابق ، ص202.
(32) Amos A. Jordan, , Op. Cit.p302.
(33) لوران إريك، عالم بوش السري: الديانة والمعتقدات والشبكات الخفية، ترجمة سوزان قازان، الطبعة الاولى، دار الخيال بيروت، 2003 ، ص143.
(34) المصدر نفسه ، ص156.
(35) يُعد قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم **242** لعام **1967** و **338** لعام **1973** من أبرز الركائز القانونية والسياسية التي اعتمدت عليها الجهود الدولية – وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأميركية – للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، تجدر الاشارة ان تأسيس العلاقات الأميركية–السورية، لطالما انطلق من تمسك الولايات المتحدة بهذين القرارين كمرجعية قانونية–سياسية لأي تسوية محتملة، ولكن ضمن أطر تتسق مع أولوياتها الإقليمية واستراتيجيتها في ضبط توازنات النفوذ بين حلفائها وخصومها، بما في ذلك دور سورية في لبنان والجولان، ومسألة الاعتراف المتبادل وضمان أمن إسرائيل ، ينظر :

Congressional Research Service (CRS). Syria: Background and U.S. Relations. Library of Congress, 2004,p221.

(36) جمال محمود ،المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، عدد 152 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2005، ص321.

(37) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الأميركي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005 ، ص122.

(38) المصدر نفسه ، ص 145.

(39) David W. Lesch , The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria, Yale University Press , 2005 ,p121.

Ibid,p132-133. **(40)**

المصادر والمراجع :

اولا : الوثائق الامريكية المنشورة باللغة الانكليزية :

- **Congressional Research Service (CRS).** Syria: Background and U.S. Relations. Library of Congress , 2004.
- **United States Department of State,** Foreign Relations of the United States, 1989–1992, Volume IX, Arab-Israeli Dispute, August 1989–1992. Washington, D.C.: Government Printing Office,1992 .

ثانيا: الكتب الوثائقية الامريكية المنشورة بالانكليزية :

- Amos A. Jordan, Documents on American National Security, Government publications, Washington, 2003**.**
- Arthur B. Darling, The Central Intelligence Agency, Pennsylvania State University Press ,1996 .
- Robert B. Zoellick , America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy , Hachette Book Group , New York ,2020 .
- David W. Lesch , The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria, Yale University Press , 2005 .
- Joseph Nye , Soft Power: The Means to Success in World Politics, PublicAffairs, New York ,2004 .

ثالثا: السير الذاتية والتراجم الامريكية بالانكليزية :

- Bill Clinton ,Citizen: My Life After the White House , Publisher: Knopf , New York ,2020 .
- Glenn Hasted , Encyclopedia American Policy (Facts on File Library of American History), University of Washington Press , 2005.

• Henry Kissinger, White House years، Second Edition, Published by Walters Kluwer Legal & Regulatory Reno, NV, U.S.A, 1993 .
• Jon Meacham , Destiny and Power: The American Odyssey of George Herbert Walker Bush , Publisher :Random house , USA , 2015.

رابعا: الكتب الوثائقية الامريكية المنشورة بالعربية :

• وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الاعلام الخارجي ،موجز التاريخ الامريكي ، تعريب مفيد الديك ،واشنطن ، 2006 .

خامساً : الكتب العربية والمترجمة :

• ابراهيم سعيد البيضاني ، السياسة الأميركية تجاه سورية 1936-1949، مطبعة النجاح ، بغداد ،2000 .
• احمد عبدالواحد عبدالنبي ، الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ، مكتب دلير للنشر ، بغداد ، 2024 .
• باسم الأب و إيال زيسر ، بشار الاسد :السنوات الاولى في الحكم، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2005 .
• تاير برادلي ،السلام الأميركي في الشرق الأوسط، ترجمة عماد فوزي الشعيبي ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم بيروت ، 2004 .
• ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الأميركي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005 .
• لوران إريك، عالم بوش السري:الديانة والمعتقدات والشبكات الخفية، ترجمة سوزان قازان، الطبعة الاولى، دار الخيال بيروت، 2003 .
• ماثيولوفيت،رعاية الارهاب:سورية والجهاد الاسلامي،مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق ،2003 .
• محمد ابو غالون ، العلاقات السورية – الاميركية منذ عام 1948، حلب ، 1998 .
• محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج –اوهام القوة والنصر،مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1993.
• منير العكش ، حق التضحية بالآخر : أميركا والابادات الجماعية، الطبعة ألاولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002 .
• مجموعة مؤلفين، إدارة بوش والفلسطينيون : إعادة تقيم من كتاب فلسطين والسياسة الأميركية من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان ، الطبعة ألاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996 .
• كمال الهلباوي،السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، طبعة ثانية، معهد الدراسات السياسية. اسلام آباد،1994 .
• كريستيسن كاثلين ، تصورات عن فلسطين سياسة اميركا الشرق أوسطية: من كتاب الوطن العربي في السياسة الاميركية، ترجمة ادمون غريب واخرون، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 .
• كلايد برستوفتز ، الدولة المارقة : الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الأميركية، تعريب فاضل جتكر، الطبعة الاولى، مطبعة الحوار الثقافي بيروت، 2003 .

• هالة سعودي،هالة ،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من كتاب : صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الاميركية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003.

سادسا: الابحاث والمقالات المنشورة :

• جمال محمود،المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، عدد 152 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2005 .

• محمود صالح الكروي ،لبنان بين تداعيات الإنسحاب السوري و الإنتخابات التشريعية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد316، بيروت ، 2005 .

Soft Containment in US Policy Towards Syria 1989-2004 (A Historical-Analytical Approach)

Abstract:

With its extremely important geostrategic location and influential regional political influence, Syria has been a constant focus of US foreign policy calculations for decades, dating back to before the end of World War II. Syria's position in the US perspective was strengthened with the emergence of the bipolar international system during the Cold War, when the Levant, with Syria at its heart, became an arena of fierce competition between the United States and the Soviet Union for influence and consolidation of power. As part of its grand strategy to contain Soviet expansion, the United States sought to win Syria over to its side through a package of soft power tools and calculated pressures, including diplomatic means, economic relations, and security signals. However, American policy, with its clear and permanent bias toward Israel, clashed with Syrian national determinants, which viewed this bias as a direct threat to its national security. This prompted Damascus to consolidate its strategic partnership with Moscow—first during the Soviet era, and later with the Russian Federation—as a balancing option in the turbulent regional environment. In this regard, this study aims to analyze the decision-making process in American foreign policy toward Syria during the period extending from 1989 to 2004. This was a highly sensitive period that witnessed radical transformations in the international structure, starting with the collapse of the Soviet Union, through the Second Gulf War, and ending with the repercussions of the September 11 attacks, which reshaped American national security priorities. The study focuses on two main topics: the philosophy of soft containment in American policy toward Syria in light of the regional and international changes that reshaped the balance of power in the Middle East from 1989 to 2004. It then examines the means and tools the United States used to implement this policy, whether through traditional diplomatic channels or economic and legislative pressure tools aimed at containing Syrian influence and restricting its strategic options.

Keywords: US-Syrian relations, soft containment, Bush Sr., Bill Clinton, Bush Jr.